تَخَيُّرُ الأَلْفَاظِ فِي التَّعْبِيرِ القُرْآنِيِّ
المفرَدُ والجَمْعُ نَمُوذَجًا

Choosing words in the Qur'anic expression

singular and plural example

الدكتور: كريم كحول

قسم اللغة العربية وآدابها -جامعة الجزائر2 (الجزائر)
Karim.Kahoul@univ-alger2.dz

الدكتور: علي عثماني

قسم اللغة العربية-جامعة البليدة2 (الجزائر)
Ibrahimothmani4589@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2022/04/01 تاريخ القبول: 2022/06/07 تاريخ النشر: 2022/09/15

ملخّص: حَاوَلْنَا فِي هَذِهِ الدِّرَاسَةِ أَنْ نُبَيِّنَ سِرَّ تَخَيُّرِ الأَلْفَاظِ فِي المَوَاضِعِ المتَشَابِهَةِ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ فَاخْتَرْنَا آيَاتٍ تَتَشَابَهُ مَعَ آيَاتٍ أُخَرَ إِلَى حَدَّ التَّطَابُقِ، وَلا يَكُونُ الاخْتِلافُ بَيْنَهَا إِلَّا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، حَيْثُ نَجِدُهَا مُفْرَدَةً فِي آيَةٍ، ثُمَّ نَجِدُهَا مَجْمُوعَةً فِي آيَةٍ ثَانِيَةٍ مُشَابِهَةٍ لَهَا، وَهَذَا مَا كَانَ دَافِعًا لِمَعْرِفَةِ السِّرِّ فِي ذَلِكَ بِالاسْتِعَانَةِ بِأَقْوَالِ المفَسِّرِينَ وَعُلَمَاءِ المتَشَابِهِ اللَّفْظِيِّ.

كَمَا أَرَدْنَا أَنْ نُبْرِزَ دَوْرَ السِّيَاقِ فِي تَعْلِيلِ هَذَا التَخَيُّرِ، وَأَنْ نُؤَكِّدَ أَنَّ كُلَّ لَفظٍ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ جَاءَ فِي مَوْضِعِهِ اللَّائِقِ وَمَكَانِهِ المنَاسِبِ، وَأَنَّهُ لا يُمْكِنُ وَضْعُ لَفْظٍ مَكَانَ لَفْظٍ آخَرَ.

الكلمات المفتاحية: تخيّر – سياق – متشابه لفظي – المفرد- الجمع.

Abstract: The present study is an attempt to show the secret behind the choice of words in similar positions in the Holy Quran. A selection is made of some verses, which are nearly identical to other verses except in one word, which is single in one position and combined in another. This is a motive to look for the secret behind this is based on interpreters' sayings specialists in homophones.

This study is also an attempt to highlight the role of context in justifying this selection and to show that every single word in the Quran is adequately positioned and cannot be replaced by another word.

Key words: selection; context; homophone; singular, plural.

مُقَدّمَةٌ

ممّا لا شَكَّ فيهِ أَنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ هُوَ كَلامُ اللهِ المعجِزِ، الّذي سَحَرَ الأَلْبَابَ بِبَيَانِهِ، وَبَهَرَ العُقولَ بِحُسْنِ سَبْكِهِ، وَتَرْتِيبِ أَلْفَاظِهِ، وَبرَاعَةِ اخْتِيَارِهَا، فَلَا تَرِدُ كلمةٌ مَكَانَ أُخْرَى، بَلْ نَجِدُ كلَّ

كَلِمَةٍ فِي مَوْطِنِهَا المنَاسِبِ، وَمَكانِها الملائِمِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الصُّدَفِ، بَلْ هُو أَمْرٌ مَقْصُودٌ قَائِمٌ عَلَى التَخَيُّرِ وَانْتِقَاءِ المفْرَدَاتِ الدَّقِيقةِ لِتَأْدِيَةِ المعَانِي الدَّقِيقَةِ.

وَمِمَّا يَظْهَرُ فِيه حُسْنُ التَّعْبِيرِ القُرْآنيّ فِي تَخَيُّرِ الأَلْفَاظِ، وانْتِقَاءِ الكَلِمَاتِ الآيَاتُ المتَشَابِهَةُ الّتي لا تَخْتَلِفُ فِيهَا الآيَةُ عَنِ الآيةِ الأُخْرَى إِلّا فِي كَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ.

وَمِنَ الظَّوَاهِرِ الَّتِي اسْتَوْقَفَتْنَا فِي الآيَاتِ المتَشابِهَةِ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مُفْرَدًا فِي آيَةٍ وَمَجْمُوعًا فِي آيةٍ ثَانيَةٍ تُشَابِهُهَا إِلَى حَدِّ التَّطَابُقِ، مِمَّا دَعَانَا إِلى التَّسَاؤُلِ: لِمَ جَاءَ اللَّفْظُ مُفردًا في الآيةِ الأُولَى، وَجَاءَ مَجْمُوعًا فِي الآيَةِ الأُخْرَى ؟ هَلْ هَذَا تَفَنُّنٌ فِي التَّعْبِيرِ ؟ أَمْ أَنَّ هُنَاكَ سِرًّا في هذا الاخْتِيَارِ ؟

لِلإِجَابَةِ عَنْ هَذِهِ التّساؤلاتِ اخْتَرْنَا ثَلَاثَةَ نَمَاذِجَ مِنَ القُرآنِ الكَرِيمِ يكُونُ فيهَا اللَّفْظُ مُفْرَدًا في آيةٍ ومَجْمُوعًا فِي آيةٍ تُشَابِهُهَا؛ لِنُحَاوِلَ أَنْ نَكْشِفَ بَعْضَ الأَسْرَارِ المتَوَخَّاةِ مِنْ تَخَيُّرِ كُلِّ لَفْظٍ. وإنّمَا اقْتَصَرْنَا عَلَى ثَلَاثةِ نَمَاذِجَ لِئَلَّا يَطُولَ البَحْثُ، وَنَظُنُّ أَنَّ دِرَاسَةَ هَذِهِ النَّمَاذِجَ كَافيةٌ لِلوُصُولِ إِلى نَتِيجَةٍ وَتَعْمِيمِهَا عَلَى مَا يُشَابِهُهَا مِنْ مَوَاضِعَ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ. وَقَبْلَ ذلِك نُعَرِّف أوّلا بمصطلح " التَخَيُّرِ" في اللُّغَةِ والاصطِلاحِ.

1-مَفْهُومُ التَخَيُّرِ

1-1-لُغَةً: التَّخَيُّرُ تَفَعُّلٌ مِنَ الجِذْرِ اللُّغَوِيّ (خ ي ر)، هذَا الجذرُ يَدُورُ حَوْلَ الانْتِقَاءِ والاصْطِفَاءِ، قَالَ الجَوْهَرِيُّ: «والاِخْتِيَارُ: الاصْطِفَاءُ. وَكَذَلِكَ التَخَيُّرُ»[1]. وقالَ ابنُ سِيدَهْ: «وَخَارَ الشَّيْءَ، وَاخْتَارَهُ: انْتَقَاهُ» [2].

ويَرى ابنُ فَارِسٍ أَنَّ الخَاءَ واليَاءَ والرَّاءَ أَصْلُهُ العَطْفُ وَالمَيْلُ ثُمَّ يُحمَلُ عَلَيْهِ [3]، ويمكِنُ حَمْلُهُ هُنَا عَلَى الانْتِقَاءِ والاصطِفَاءِ؛ لِأَنَّ الّذي يخْتَارُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ.

1-2-اصْطِلَاحاً: إنَّ مُصطلَحَ التَّخَيُّرِ لَيْسَ لَهُ تَعْرِيفٌ مُحَدَّدٌ -حَسَبَ اطِّلَاعِنَا- وَلَكِنْ هُنَاكَ إِشَارَاتٌ مَبْثُوثَةٌ فِي مُؤَلَّفَاتِ العُلَمَاءِ تُشِيرُ إِلَيْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الجَاحِظِ : «وَقَدْ يَسْتَخِفُّ النَّاسُ أَلْفَاظًا وَيَسْتَعْمِلُونَهَا وَغَيْرُهَا أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهَا. أَلَا تَرَى أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يَذْكُرْ فِي القُرْآنِ الجُوعَ إِلَّا فِي مَوْضِعِ العِقَابِ أَوْ فِي مَوْضِعِ الفَقْرِ المُدْقِعِ وَالعَجْزِ الظَّاهِرِ. وَالنَّاسُ لَا يَذْكُرُونَ السَّغَبَ، وَيَذْكُرُونَ الجُوعَ فِي حَالِ القُدْرَةِ والسَّلامَةِ. وَكَذلِكَ ذِكرُ المَطَرِ، لِأَنَّك لا تَجِدُ القُرْآنَ يَلْفِظُ بِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الانْتِقَامِ. وَالعَامَّةُ وَأَكْثَرُ الخَاصَّةِ لا يَفْصِلُونَ بيْنَ ذِكْرِ المطَرِ وَبَيْنَ ذِكْرِ الغَيْثِ »[4].

فَالجَاحِظُ يُشِيرُ ضِمْنِيًّا إِلى قَضِيَّةِ التَّخَيُّرِ وَأَنَّ النَّاسَ قَدْ يُخْطِئُونَ فِي انْتِقَاءِ الأَلْفَاظِ مَعَ وُجُودِ مَا هُوَ أَنْسَبُ، وَضَرَبَ مَثَلاً بِاخْتِيَارِ التَّعْبِيرِ القُرآنيّ للجُوعِ فِي مَوْطِنِ العِقَابِ وَالفَقْرِ المدْقِعِ،

والمطَرِ في مَوْضِعِ الانْتِقَامِ، بَيْنَمَا العَامَّةُ وأكثرُ الخَاصَّةِ لَا يُدْرِكُونَ هَذا الانْتِقاءَ، ويُعَبّرُونَ بِهِمَا في غَيْرِ مَوْضِعِهِمَا.

وَيُشِيرُ الخَطَّابِيُّ إلى قَضِيَّةِ التَّخَيُّرِ وَوَضْعِ الأَلْفَاظِ فِي مَوْضِعِهَا الأَخَصّ بِقَوْلِهِ: « اِعْلَمْ أَنَّ عَمُودَ هَذِهِ البَلَاغَةِ الَّتِي تُجْمَعُ لَهَا هَذِهِ الصِّفَاتُ هُوَ وَضْعُ كُلّ نَوْعٍ مِنَ الأَلْفَاظِ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَيْهَا فُصُولُ الكَلَامِ مَوْضِعَهُ الأَخَصَّ الأَشْكَلَ بِهِ، الَّذِي إِذَا أُبْدِلَ مَكَانَهُ غَيْرُهُ جَاءَ مِنْهُ: إِمَّا تَبَدُّلُ المعْنَى الَّذِي يَكُونُ منْهُ فَسَادُ الكَلَامِ، وَإِمَّا ذَهَابُ الرَّونَقِ الَّذِي يَكُونُ مَعَهُ سُقُوطُ البَلَاغَةِ؛ ذَلِكَ أَنَّ فِي الكَلَامِ أَلْفَاظًا مُتَقَارِبةً فِي المعَانِي يَحْسَبُ أَكْثَرُ النَّاسِ أَنَّها مُتَسَاوِيَةٌ فِي إِفَادَةِ بَيَانِ مُرَادِ الخِطَابِ ... والأَمْرُ فِيهَا وَفِي تَرتيبِهَا عِنْدَ عُلَمَاءِ أَهْلِ اللُّغَةِ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لِكُلّ لَفْظَةٍ مِنْهَا خَاصِّيَّةً تَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ صَاحِبَتِهَا فِي بَعْضِ مَعَانِيهَا وَإِنْ كَانَا قَدْ يَشْتَرِكَانِ فِي بَعْضِهَا »[5].

نَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الخَطَّابِيّ أَنَّ تَخَيُّرَ الأَلْفَاظِ وَوَضْعَهَا فِي مَكَانِها اللَّائِقِ ضَرُورَةٌ مُلِحَّةٌ، وَأَنَّ الإِخْلَالَ بِهَا يُذْهِبُ رَوْنَقَ الكَلَامِ، وَيُسْقِطُ بَلَاغَتَهُ. وَيَرَى أَنَّ تِلْكَ الأَلْفَاظَ حَتَّى وَإِنْ بَدَتْ مُتَقَارِبَةً مُتَسَاوِيَةً فَإِنَّ لَهَا خَاصِّيَّةً تُمَيِّزُهَا عَنْ صَوَاحِبِها.

وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا ذَهَبَ إِليهِ ابنُ الأَثِيرِ حِينَ قَالَ: « وَمِنْ عَجِيبِ ذَلِكَ أَنَّكَ تَرَى لَفْظَتَيْنِ تَدُلَّانِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ فِي الاسْتِعْمَالِ، وَهُمَا عَلَى وَزْنٍ وَاحِدٍ وعِدَّةٍ وَاحِدَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ فِي كُلّ مَوْضِعٍ تُسْتَعْمَلُ فِيهِ هَذِهِ، بَلْ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا فِي مَوَاضِعِ السَّبْكِ، وَهَذَا لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا مَنْ دَقَّ فَهْمُهُ وَجَلَّ نَظَرُهُ »[6].

يَرَى ابْنُ الأَثِيرِ أَنَّ اللَّفْظَتَيْنِ، وَإِنْ دَلَّتَا عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ وَاتَّحَدَتَا فِي الوَزْنِ وَعَدَدِ الحُرُوفِ، لَا يَنْبَغِي اسْتِعْمَالُ إِحْدَاهُمَا فِي كُلّ مَوْضِعٍ تُسْتَعْمَلُ فِيهِ الأُخْرَى، وَمَرَدُّ الفَرْقِ فِي الاسْتِعْمَالَيْنِ عِنْدَهُ هُوَ سَبْكُ الكَلَامِ وَنَظْمُهُ، فَالسَّبْكُ يَسْتَدْعِي تَخَيُّرَ لَفْظَةٍ فِي مَوْضِعٍ وَتَخَيُّرَ لفظةٍ ثانيةٍ في مَوْضِعٍ آخَرَ.

وَإِذًا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَضَعَ حَدًّا لِلتَخَيُّرِ فَنَقُول: **هُوَ انْتِقَاءُ اللَّفْظِ حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ سَبْكُ الكَلَامِ وَسِيَاقُهُ.**

وَلِبَيَانِ دِقَّةِ تَخَيُّرِ الأَلْفَاظِ فِي التَّعبيرِ القُرآنيّ وَعَلاقَتِهِ بِسَبْكِ الكَلَام وَسِيَاقِهِ، سَنُحَلّلُ النَّمَاذِجَ الَّتِي أَشَرْنَا إِلَيْهَا فِي المقَدّمَةِ، وَهِيَ نَمَاذِجُ وَرَدَ فِيهَا اللَّفْظُ مُفْرَدًا فِي آيَةٍ وَمَجْمُوعًا فِي آيَةٍ ثَانِيَةٍ مُشَابِهَةٍ، بِالاعْتِمَادِ عَلَى أَقْوَالِ المفَسّرِينَ وَأَصْحَابِ كُتُبِ المتَشَابِهِ اللَّفْظِيّ، وَنُحاوِلُ المقَارَنَةَ والتَّرْجِيحَ بين التَّوْجِيهَاتِ؛ لِنَخْلُصَ إِلى بَعْضِ الأَسْرَارِ الكَامِنَةِ فِي تَخَيُّرِ لَفْظٍ دُونَ آخَرَ.

2-نَمَاذِجُ مِنْ تَخَيُّرِ الأَلْفَاظِ

2-1-مَعْدُودَة-مَعْدُودَات

وَرَدَ هذَانِ اللَّفْظَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ اليَهُودِ : ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٨٠) ، وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ (آل عمران: ٢٤)، فَوَصَفُوا الأَيَّامَ فِي آيَةِ البَقَرَةِ بِقَوْلِهِمْ (مَعْدودَة) وَهُو لَفْظٌ مُفْرَدٌ، وَوَصَفُوهَا فِي آيَةِ آلِ عِمْرَانَ بِقَوْلِهِم (مَعْدودَات) وَهُوَ جَمْعُ مُؤَنَّثٍ سَالِمٌ .

السُّؤالُ الّذي يُطْرَحُ هُنَا هُوَ: لِمَ وَصَفُوا الأَيَّامَ تَارَةً بمعدودة بصيغةِ المفرَدَةِ المؤنَّثَةِ، وَتَارَةً بمعْدُودَاتٍ بصيغةِ جمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ ؟ وَهَلْ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الوَصْفَيْنِ فِي المعْنَى ؟ وَإِنْ ثَبَتَ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَهُمَا، فَلِمَ تخيّرَ التّعبيرُ القرآنيُّ معدودةً في آية البقَرَةِ ومعدوداتٍ في آية آل عمرانَ ؟

قَبْلَ الإجَابَةِ عَنْ هذه الأسئلة نُشِيرُ إلى المعنَى اللّغويّ والصّيغةِ الصّرفيّةِ لِكُلّ لفْظٍ، فَمَعدودَةٌ مؤنَّثُ مَعْدُودٍ، وَهُوَ اسمُ مَفْعُولٍ مِنَ العَدِّ [7]، وَمَعْدُودَاتٌ جَمْعُ مؤنّثٍ سَالِمٌ لمعدودَةٍ.

وَمَعْنَى العَدِّ فِي اللُّغَةِ هُوَ الإِحْصَاءُ، قَالَ ابنُ فَارِسٍ: « الْعَيْنُ وَالدَّالُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ لَا يَخْلُو مِنَ الْعَدِّ الَّذِي هُوَ الْإِحْصَاءُ ... فَالْعَدُّ: إِحْصَاءُ الشَّيْءِ. تَقُولُ: عَدَدْتُ الشَّيْءَ أَعُدُّهُ عَدًّا فَأَنَا عَادٌّ، وَالشَّيْءُ مَعْدُودٌ » [8].

وَوَصْفُ الأَيَّامِ فِي آية البقرة بمعدودةٍ مِنَ الشُّبُهَاتِ الَّتِي أَثَارَهَا بَعْضُ المُلْحِدينَ والطّاعِنينَ في القرآنِ الكريمِ وبلاغَتِهِ، حَيْثُ ذَهَبُوا إلى أَنَّهُ كَانَ يجبُ أَنْ يَقُولَ (أيّامًا معدوداتٍ) كَمَا في آيةِ آلِ عِمرانَ حَتَّى يحْصُلَ التَّطَابُقُ بَيْنَ الصّفةِ والموصُوفِ [9] .

وَقَدْ نَسِيَ هؤلاء أَوْ تَنَاسوا أنَّ التَّطابُقَ بينَ الصّفةِ والموصوف قَدْ لا يَتِمُّ في كثيرٍ مِنَ المواضِعِ بِشَهَادَةِ النَّحْوِيّينَ أَنْفُسِهِمْ الّذين قَعَّدُوا هذه القَوَاعدَ، كَمَا أَنَّ القرآنَ حَاكِمٌ عَلَى قَواعِدِ النّحويّين، وليست قواعدُهُمْ هِيَ الَّتي تحكُمُ عليه، وبما أَنَّ الآيةَ قَدْ وَرَدتْ بعدمِ التَّطَابُقِ فَهِيَ صَحِيحَةٌ دُونَ أَدْنَى شَكٍّ .

قَالَ الأَشْمُونِيُّ: « وَالأَفْصَحُ فِي جَمْعِ القِلَّةِ مِمَّا لَا يَعْقِلُ، وَفِي جَمْعِ العَاقِلِ مُطْلَقًا المُطَابَقَةُ، نَحْوُ: (الأَجْذَاعُ انْكَسَرْنَ، وَمُنْكَسِرَاتٌ، وَالهِنْدَاتُ وَالهُنُودُ انْطَلَقْنَ، وَمُنْطَلِقَاتٌ) وَالأَفْصَحُ فِي جَمْعِ الكَثْرَةِ مِمَّا لا يَعْقِلُ الإِفْرَادُ نَحْوُ: (الجُذُوعُ انْكَسَرَتْ، وَمُنْكَسِرَةٌ) » [10].

يُفْهَمُ منْ كَلامِ الأشْمُونِيّ أَنَّ وَصْفَ جَمْعِ القِلَّةِ غَيْرِ العَاقِلِ بِوَصْفٍ مُطَابِقٍ لَهُ هُوَ الأَفْصَحُ، وَوَصْفُهُ بِوَصْفٍ غَيْرِ مُطَابِقٍ لَهُ فَصِيحٌ، وَهَذَا مَانراهُ في آيةِ البَقَرَةِ، فَأَيَّامٌ جَمْعُ قِلَّةٍ وُصِفَ بمعدودةٍ وَهِيَ مُفْرَدَةٌ مؤنَّثَةٌ فَلَمْ تَحْصُلِ المطابَقَةُ لَكِنَّهُ يَبْقَى فَصِيحًا، وَأَفْصَحُ منهُ قولُهُ في آلِ عمرانَ (مَعْدُودات) بالمطَابَقَةِ .

وَوَجْهُ كَوْنِهِ فَصِيحًا مَعَ عَدَمِ التَّطَابُقِ فِي اللَّفْظِ تَحَقُّقُهُ فِي التَّأْوِيلِ، وذَلِكَ أَنَّ جَمْعَ القِلَّةِ يَصِحُّ تَأْوِيلُه بالجماعَةِ وَهِي مُفردةٌ [11].

وقَال الرّازيّ في جوابِ هذه الشّبهةِ: « وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لمَ كَانَتِ الأُولَى مَعْدُودَةً والثَّانِيَةُ مَعْدُودَاتٍ، وَالمَوْصُوفُ فِي المَكَانَيْنِ مَوْصُوفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ (أَيَّامًا) ؟ وَالجَوَابُ: أَنَّ الاِسْمَ إِنْ كَانَ مُذَكَّرًا فَالأَصْلُ فِي صِفَةِ جَمْعِهِ التَّاءُ. يُقَالُ: كُوزٌ وَكِيزَانٌ مَكْسُورَةٌ وَثِيَابٌ مَقْطُوعَةٌ، وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا كَانَ الأَصْلُ فِي صِفَةِ جَمْعِهِ الأَلِفَ وَالتَّاءَ، يُقَالُ: جَرَّةٌ وَجِرَارٌ مَكْسُورَاتٌ وَخَابِيَةٌ وَخَوَابٍ مَكْسُورَاتٌ. إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُوجَدُ الجمْعُ بالأَلِفِ والتَّاءِ فِيمَا وَاحِدُهُ مُذَكَّرٌ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ نَادِرًا نَحْوُ: حَمَّامٍ وَحَمَّامَاتٍ وَجَمَلٌ سِبَطْرٌ وسِبَطْرَاتٌ، وَعَلَى هَذَا وَرَدَ قولُه تَعَالَى: ﴿فِي أيّامٍ معدوداتٍ﴾ (البقرة: ٢٠٣) و﴿فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ (الحج: ٢٨). فالله تَعَالَى تَكَلَّمَ فِي سُورَةِ البَقَرَةِ بِما هُوَ الأَصْلُ وَهُوَ قَولُهُ: ﴿ أيّاما معدودة﴾ (البقرة: ٨٠) وفي آلِ عمْرَانَ بِمَا هُو الفَرْعُ » [12].

يُمْكِنُ أَنْ نَسْتَنْتِجَ مِنْ كَلَام الرّازي الأمورَ الآتِيَةَ :

1 . لمْ يَتَطَرَّقِ الرّازيُّ إلى مَسْأَلَةِ الفَصِيحِ والأَفْصَحِ كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِ الأَشْمُونيّ، وإنّما عَرَضَ لِمَسْأَلَةِ الأَصْلِ والفَرْعِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الفَرْعَ قَدْ يَكُونُ أَفْصَحَ مِنَ الأَصْلِ نحوُ: يُؤَكْرِمُ ويُكْرِمُ، فَالفَرْعُ (يُكْرِمُ) أَفْصَحُ مِنَ الأَصْلِ (يُؤَكْرِمُ) .

2 . لا فَرْقَ عِنْدَهُ بينَ مَعْدُودَةٍ وَمَعْدُودَاتٍ إلّا منْ حَيثُ إنَّ الأُولى جَاءَتْ عَلَى الأصلِ والثّانيةَ عَلَى الفَرعِ .

3 . تَمْثِيلُهُ بحمَّامٍ وحَمَّامَاتٍ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ؛ لأَنَّهُ كَانَ بِصَدَدِ الحديثِ عن صِفَةِ الجَمْعِ الَّذي وَاحِدُهُ مُذَكَّرٌ، وَحَمَّامٌ وَحمّاماتٌ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى وَهِي جَوَازُ جَمْعِ غَيْرِ المؤَنَّثِ بالأَلِفِ والتّاءِ.

أَمَّا عَنْ سِرِّ اخْتِيَارِ التَّعْبِيرِ بمعدودةٍ تَارَةً، وبمعدودَاتٍ تَارَةً أُخْرَى فَلِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ خَمْسَةُ تَوْجِهاتٍ :

التّوجيهُ الأَوَّلُ : أَنَّ هَذَا مِنْ بَابَ التَّفَنُّنِ فِي التَّعْبيرِ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهُ لَوْ عَكَسَ فَقَالَ فِي آيةِ البقرةِ (مَعْدُودَات)، وفي آيةِ آلِ عِمرانَ (معدودَة) لَكَانَ ذَلك جَائزًا . وَإِلى هذا القولِ ذَهَبَ الرّازيُّ كَمَا حَكَاهُ عَنْهُ السُّيُوطِيُّ فِي الإِتْقَانِ [13]، وَهُوَ مَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ أَبِي حَيَّانَ : «إِلَّا أَنَّهُ جَاءَ هُنَاكَ: مَعْدُودَة، وَهُنَا: مَعْدُودَات، وَهُمَا طَرِيقَانِ فَصِيحَانِ تَقُولُ: جِبَالٌ شَامِخَةٌ، وجِبَالٌ شَامِخَاتٌ. فَتَجْعَلُ صِفَةَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ لِلْمُذَكَّرِ الَّذِي لا يَعْقِلُ تَارَةً لِصِفَةِ الوَاحِدَةِ المؤَنَّثَةِ، وَتَارَةً لِصِفَةِ المؤَنَّثَاتِ. فَكَمَا تَقُولُ: نِسَاءٌ قَائِمَاتٌ، كَذَلك تَقُولُ: جِبَالٌ رَاسِيَاتٌ، وَذَلِكَ مَقِيسٌ مُطَّرِدٌ فِيهِ » [14].

وَصَرَّحَ بِذَلِكَ السَّمِينُ الحَلَبِيُّ فَقَالَ: « وَجَاءَ هُنَا مَعْدُودَات بصيغَةِ الجمْعِ، وَفِي البَقَرَةِ معدُودَة تَفَنُّنًا فِي البَلاغَةِ »[15].

وبهذَا التَّوْجِيهِ صَرَّحَ الأَلُوسِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ [16]، وَلَعَلَّهُ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ كُلِّ مَنْ فَسَّرَ كُلَّ آيَةٍ عَلَى حِدَةٍ دُونَ الالْتِفَاتِ إِلى الأُخْرَى بَلْ الاكتفَاء بِذِكْرِ عَدَدِ تلكَ الأيّامِ والخِلافِ فيه، أَوْ الاكتفاءِ بالإشَارَةِ إلى جَوَازِ وَصْفِ جمْعِ التَّكْسِيرِ غَيْرِ العَاقِلِ بالمفْرَدَةِ المؤنَّثَةِ أَوْ بجمْعِ الإنَاثِ السَّالِمِ [17].

إِنَّ هَذَا التَوْجِيهَ يَعْزِلُ النَّصَّ القُرآنِيَّ عَنْ سِيَاقِهِ، إِذْ لا يُعْقَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ (مَعْدُودَة) مُرَادِفًا لقوله (مَعْدُودَاتٍ) نَظَرًا إِلى اتّحَادِهِمَا فِي المعنى العَامّ، فَالأُولى مُفْرَدَةٌ والثّانيةُ جَمْعٌ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَنْفَرِدَ إِحْدَاهُمَا بِدِلالَةٍ زَائِدَةٍ عَنِ الأُخْرَى تُفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ، وَنَحْنُ نُنَزِّهُ التّعبيرَ القُرآنيَّ عَنِ اسْتِعْمَالِ لَفْظَةٍ فِي مَكَانِ أُخْرَى ثُمّ القُولِ إِنَّ هَذا تَفَنُّنٌ فِي التّعبيرِ!

التّوجيهُ الثَّانِي: أَنَّ اخْتِلَافَ اللَّفظَيْنِ بِسَبَبِ اختِلافِ القَائِلِ، قَالَ ابنُ جَمَاعَةَ: «جَوَابُهُ أَنَّ قَائِلِي ذَلِكَ مِنَ اليَهُودِ فِرْقَتَانِ: إِحْدَاهُمَا قَالَتْ: إِنَّمَا نُعَذَّبُ بِالنَّارِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَهِيَ عَدَدُ أَيَّامِ الدُّنْيَا، وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: إِنَّمَا نُعَذَّبُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَهِيَ أَيَّامُ عِبَادَتِهِم العِجْلَ، فَآيةُ البَقَرَةِ يَحْتَمِلُ قَصْدَ الفِرْقَةِ الثَّانِيَةِ، وآيَةُ آلِ عِمْرَانَ يَحْتَمِلُ قَصْدَ الفِرْقَةِ الأُولَى »[18].

هَذا الكَلامُ حَكَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي الإِتْقَانِ وَزَادَ عَلَيهِ فَقَالَ: « فَآيَةُ الْبَقَرَةِ تَحْتَمِلُ قَصْدَ الْفِرْقَةِ الثَّانِيَةِ حَيْثُ عَبَّرَ بِجَمْعِ الْكَثْرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ بِالْفِرْقَةِ الْأَوْلَى حَيْثُ أَتَى بِجَمْعِ الْقِلَّةِ » [19].

وقَالَ أَيْضًا فِي قَطْفِ الأَزْهَارِ : « ظَهَرَ لِي فِي ذَلِكَ نُكْتَةٌ، وَهُوَ أَنَّ الرِّوَايَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ اخْتَلَفَتْ فِي عِدَّةِ الأَيَّامِ، فَفِي رِوَايَةٍ قَالُوا: سَبْعَةُ أَيَّامٍ وَفِي رِوَايَةٍ أَرْبَعِينَ، وَطَرِيقُ الجَمْعِ أَنَّ فَرِيقًا مِنَ اليَهُودِ قَالُوا بِالأَوَّلِ، وَفَرِيقًا آخَرَ قَالُوا بِالثَّانِي، فَلَعَلَّ ذِكْرَ مَعْدُودَةٍ إِشَارَةٌ إِلى قَوْلِ مَنْ قَالَ (سَبْعَةٌ) ، وَمَعْدُودَات الَّذِي هُوَ جَمْعُ مَعْدُودَةٍ إِشَارَةٌ إِلى منْ قَالَ (أَرْبَعِينَ) أَوْ مَعْدُودَةٌ الَّذِي هُوَ لِلكَثْرَةِ لِلأَرْبَعِينَ، وَ(معْدُوداتٌ) الَّذي هُوَ للقِلَّةِ للسَّبْعَةِ » [20].

يُمْكِنُ أَنْ نُعَقِّبَ عَلى كلامِ ابنِ جَمَاعَةٍ والسُّيُوطِيّ بِأُمورٍ منها :

1 . إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ قَائِلَ ذَاكَ فِرْقَتَانِ مِنَ اليَهُودِ فَإِنَّهُ غَيْرُ كَافٍ لِلْكَشْفِ عَنْ سِرّ اختِلافِ التَّعْبيرين.

2 . الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ المحقِّقُونَ منَ العُلَمَاءِ أَنَّ اليَهُودَ الَّذِينَ عَبَدُوا العِجْلَ طَائِفَةٌ وَاحِدَةٌ لا طائِفَتَانِ، وَلِهَذَا لَمْ يُشِرْ. حَسَبَ مَا وَقَفْنَا عَلَيهِ مِن تَفَاسيرَ. أَحَدٌ مِنَ المفسّرينَ إلى أَنَّهُمْ طَائفتَانِ .

3 . أَنَّ الرّواياتِ ذَكَرَتِ العَدَدَيْنِ فِي سورةِ البَقَرَةِ وآلِ عِمْرَانَ .

4 . القولُ بِأَنَّ مَعْدُودَةً جَمْعُ كَثْرَةٍ مَرْدُودٌ، ذَلِكَ أَنَّ مَعْدُودَةً مُؤنَّثُ مَعْدُودٍ وَهُو اسْمُ مفعُولٍ مُفْرَدٌ .

التّوجيه الثّالثُ : نَظَرَ أَصْحَابُهُ فِي سِيَاقِ الآيتين ثُمَّ فَسَّرُوا اللَّفْظَيْنِ حَسَبَ القلّةِ والكَثْرَةِ، حَيْثُ قَالُوا إِنَّ اللَّفْظَيْنِ يَدُلَّانِ عَلى القَلِيلِ، وَدِلالَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى القِلَّةِ أَكْثَرُ مِنْ دلالَةِ

الآخَرِ . يَقُولُ الزَّجَّاجُ: «(مَعْدودَات) يُسْتَعْمَلُ كَثِيراً فِي اللُّغَةِ للشَّيْءِ القَلِيلِ، وَكُلُّ عَدَدٍ قَلَّ أَوْ كَثُرَ فَهُوَ مَعْدُودٌ، وَلَكِنَّ مَعْدُودَاتٍ أَدَلُّ عَلَى القِلَّةِ؛ لأَنَّ كُلَّ قَلِيلٍ يُجْمَعُ بالأَلفِ والتَّاءِ، نَحْوُ دُرَيْهِمَاتٍ وَجَمَاعَاتٍ » [21].

يُفْهَمُ منْ قَوْلِ الزَّجَّاجِ (أَدَلّ عَلى القِلّةِ) أَنّ مَعْدُودَةً أَيْضًا تَدُلّ على القِلّةِ ولَكِنْ بِدَرَجَةٍ أَقَلَّ مِنْ مَعْدُودَاتٍ .

وقَالَ البِقَاعِيُّ في توجيهِ آيةِ البَقَرَةِ : « وَلَمَّا كَانَ مُرَادُهُمْ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَخْلُدُونَ فِيهَا وَكَانَ جَمْعُ القِلَّةِ وَإِنْ كَانَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لَكِنَّهُ رُبَّمَا اسْتُعِيرَ لِلكَثْرَةِ فَدَلَّ على مَا لا آخِرَ لَهُ أوْ مَا يَعْسُرُ عَدُّهُ، زَادُوا المعْنَى تَأْكِيداً وَتَصْرِيحاً بِقَوْلِهِمْ: (مَعْدُودة) أَيْ مُنْقَضِيَة، لأَنَّ كُلَّ مَعْدُودٍ مُنْقَضٍ ... وَاقْتَصَرَ عَلَى الوَصْفِ بِالمفْرَدِ لِكِفَايَتِهِ في هذا المعنى بخلافِ مَا في آلِ عِمْرَانَ »[22].

وقالَ في تَوْجيهِ آيةِ آل عمرانَ : « وَلَمَّا كَانَ المقَامُ هُنَا لِتَنَاهِي اجْتِرَائِهِمْ عَلَى العَظَائِمِ لاسْتِهَانَتِهِمْ بِالعَذَابِ لاسْتِقْصَارِهِمْ لِمُدَّتِهِ وَالتَّصْرِيحِ بِقَتْلِ الآمِرِينَ بِالقِسْطِ عَامَّةً وَبِحُبُوطِ الأَعْمَالِ، وكَانَ جمعُ القِلَّةِ قَدْ يُسْتَعَارُ لِلكَثْرَةِ أُكِّدَتْ إِرَادَتُهُمْ حَقِيقَةَ القلَّةِ بجمْعٍ آخَرَ للقلّةِ، فَقِيلَ عَلَى مَا هُوَ الأَوْلَى منْ وَصْفِ جَمْعِ القِلَّةِ لما لا يَعْقِلُ بَجَمْعٍ جَبْراً لَهُ (مَعْدُودَات) » [23].

نَفْهَمُ مِنْ تَوْجيهِ البِقَاعِيّ مَا يَأْتِي :

1 . أَنَّ كُلّا من (معدودة) و(معدودات) يَدُلَّانِ عَلَى القِلَّةِ .

2 . أَنَّ الأَيَّامَ المعدودَاتِ أَقَلُّ مِنَ الأَيَّامِ المعدودةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَعَاصِيَهُمْ وَجَرَائِمَهُمْ المذْكُورَةَ قَبْلَ آيَةِ البَقَرَةِ أَقَلُّ مِنْهَا قَبْلَ آيَةِ آلِ عِمْرَانَ، فَقَبْلَ آيَةِ البَقَرَةِ قَالَ الله تَعَالَى : ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (75) وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (البقرة:٧٥– ٧٦)، وقال أيضا: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ (البقرة: ٧٩)، فالمعاصِي والكبائرُ المذكورةُ هُنَا هِي :

1 . سَمَاعُ كَلامِ اللهِ ثمَّ تَحْرِيفُهُ وَصَرْفُهُ عَنْ وَجْهِهِ .

2 . إِظْهَارُ الإيمانِ وإبْطَانُ النِّفَاقِ .

3 . كِتَابَةُ الكِتَابِ بِأَيْدِيهِمْ والادِّعَاءُ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللهِ طَمَعًا فِي الكَسْبِ .

وأَمَّا قَبْلَ آيَةِ آلِ عمرانَ فَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران: ٢١)، وقال أيضا: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ (آل عمران: ٢٣)، فالمعاصي والجرائِمُ المرتَكَبَةُ هُنَا هِيَ :

1 . الكُفْرُ بآياتِ اللهِ .

2 . قَتْلُ النبيّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ .

3 . قَتْلُ الّذين يَأْمُرُونَ بِالقِسْطِ مِنَ النَّاسِ .

4 . الدّعوةُ إلى أَنْ يكونَ كتابُ اللهِ حَكَمًا ثُمَّ التَّوَلّي والإعْرَاضُ عَنْهُ .

فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ جَرَائِمَهُمْ في آلِ عمرانَ أكثرُ منهَا في البقرةِ ثَبَتَ أَنَّ الأيّامَ المعدوداتِ أقلُّ منَ الأيّام المعدودةِ؛ لأَنَّ الّذي يَعْلَمُ أَنَّهُ سَوْفَ يُعَذَّبُ أَيَّامًا قَلِيلَاتٍ يَكونُ أكْثَرَ اجْتِراءً عَلَى المعَاصِي مِنَ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَهُ سَيُعَذَّبُ أَيَّامًا كَثِيرَةً .

وَذَهَبَ السَّامُرَّائِيُّ إِلَى أَنَّ الجرْمَ في سُورَةِ البَقَرَةِ أَكْبَرُ منه في سورة آل عمران فقال : «فَلَيْسَ في آيةِ آل عمران مِثْلُ الجُرْمِ المذكورِ في سُورَةِ البَقَرَةِ مِن ارْتِكَابِ الذَّنْبِ العَمْدِ وتحريفِ كَلَامِ اللهِ، فَفَرْقٌ كَبِيرٌ بينَ المقَامَيْنِ. فَجَاءَ بِزَمَنِ العَذَابِ الطَّوِيلِ للجُرْمِ الكَبِيرِ، وَالقَلِيلِ للذّنْبِ القَلِيلِ »[24].

والحقيقةُ . والله أعلم . عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الجرْمَ في آل عمران أَكْبَرُ منه في البقرة .

وَيَرَى الطّاهِرُ بنُ عَاشُورٍ أَنَّ (معدوداتٍ) أَكْثَرُ مِنْ (معدودَةٍ) حَيْثُ قَالَ: « وَذَلِكَ أَنَّ الوَجْهَ فِي الوَصْفِ الجَارِي عَلَى جَمْعٍ مُذَكَّرٍ إِذَا أَنَّثُوهُ أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثًا مُفْرَدًا، لأَنَّ الجمْعَ قَدْ أُوِّلَ بالجمَاعَةِ، والجَمَاعَةُ كَلِمَةٌ مُفْرَدَةٌ وَهذَا هُوَ الغَالِبُ، غَيْرَ أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا التَّنْبِيهَ عَلَى كَثْرَةِ ذَلِكَ الجَمْعِ أجْرَوْا وَصْفَهُ عَلَى صِيغَةِ جَمْعِ المؤَنَّثِ لِيَكُونَ فِي مَعْنَى الجَمَاعَاتِ وَأَنَّ الجَمْعَ يَنْحَلُّ إلى جَمَاعَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلِذَلِكَ فَأَنَا أَرَى أَنَّ معدودَاتٍ أَكْثَرُ مِنْ مَعْدُودَةٍ وَلِأَجْلِ هَذَا قَال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ (البقرة: ٨٠) لِأَنّهمْ يُقَلِّلُونَهَا غُرُورًا أَوْ تَغْرِيرًا، وَقَالَ هُنَا معدودات لأنّها ثلاثُونَ يَوْمًا »[25].

إنَّ قَوْلَ الطّاهرِ بنِ عَاشُور هَذَا جَاءَ عند تفسيره قولَه تعالى: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٤) وَجُمْهُورُ المفسّرينَ عَلَى أَنَّهَا ثَلَاثونَ يَوْمًا، فَبَنَى عَلَى هذه الآيةِ رَأْيَهُ في كونِ (معدودات) أكثَرَ مِنْ (معدودة)، وَلَا نَدْرِي كَيْفَ لمْ يَلْتَفِتْ إلى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾ (آل عمران: ٢٤) حِينَ ذكَرَ التَّقْلِيلَ في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ (البقرة: ٨٠).

التّوجيهُ الرَّابِعُ : وَهُوَ مَا ذَهَبَ إليه الغَرْنَاطِيُّ حِينَ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ جَوازَ وَصْفِ جَمْعِ المذكّرِ غيرِ العَاقِلِ بِالمفْرَدِ المؤَنَّثِ أَوْ بِالجَمْعِ المؤَنَّثِ : « وَإِذْ تَبَيَّنَ مَا ذَكَرْنَاهُ وَأَنَّهُ الجَارِي الكَثِيرُ مَعَ مَا وَقَعَ في آيَةِ البَقَرَةِ مِنَ الإيجَازِ وَفِي الأُخْرَى مِنَ الإطَالَةِ، أَلَا تَرَى قَوْلَهُ تَعَالى في آية آل عمران: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ (آل عمران: ٢٤) ، وفي البقرة: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ (البقرة: ٨٠)، وإخبارَهُ تعالى

بِاغْتِرَارِهِمْ بقوله : ﴿وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ (آل عمران: ٢٤)، وَهَذَا بَسْطٌ لحَالِهِمْ الحَامِلِ عَلَى سُوءِ مُرْتَكَبِهِمْ، وَلَمْ يَقَعْ فِي سُورَةِ البَقَرَةِ تَعَرُّضٌ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ أَوْجَزَ القَوْلَ وَلَمْ يَذْكُرْ سَبَبَهُ، فَنَاسَبَ الإِفْرَادُ الإِيجَازَ وَنَاسَبَ الجَمْعُ الإِسْهَابَ، وَلَوْ جَمَعَ فِي سُورَةِ البَقَرَةِ وَأَفْرَدَ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ أَوْ أَفْرَدَ فِيهِمَا أَوْ جَمَعَ فيهِمَا لَمَا نَاسَبَ، فَوَرَدَ كُلٌّ عَلَى مَا يُنَاسِبُ وَيَجِبُ »[26].

مُفَادُ قَوْلِ الغَرْنَاطِيّ أَنَّ سِرَّ التَّعْبِيرِ بمعدودَةٍ تَارَةً وبمعدودات تارَةً ثانيةً، هُوَ تَحْقيقُ التَّنَاسُبِ بَيْنَ إِفْرَادِ اللَّفْظِ وَمَا سَبَقَهُ مِنَ الإيجَازِ، وَجَمْعِ اللَّفْظِ وَمَا سَبَقَهُ مِنَ الإِطْنَابِ وَالتَّفْصِيل.

التّوجِيهُ الخَامِسُ : ذَهَبَ أَصْحَابُه إلى أنّ معدودةً تدلّ على عَدَدٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، وَمَعْدُودَاتٍ تدلُّ على عَدَدٍ مُعَيَّنٍ . قَال أبو حَيَّانَ : « وَقِيلَ أَرَادَ بقَوْلِهِ: مَعْدُودة، أَيْ قَلَائِل يَحْصُرُهَا العَدُّ، لا أَنَّهَا مُعَيَّنَةُ العَدِّ فِي نَفْسِهَا »[27].

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ قوله تعالى:﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾ (البقرة: ١٨٤) « وَمَعْنَى مَعْدُودَاتٍ مُؤَقَّتَاتٌ بِعَدَدٍ مَعْلُومٍ »[28].

والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَعْدُودَاتٍ تَدُلُّ عَلَى عَدَدٍ مُعَيَّنٍ تَفْسِيرُ العُلَمَاءِ للأَيَّامِ المعْدُودَاتِ أَوِ المعْلُومَاتِ فِي القُرْآنِ الكرِيمِ، فَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الأَيَّامَ المعْلُومَاتِ هِيَ يَوْمُ النَّحْرِ وَيَوْمَانِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَالأَيَّامَ المعْدُودَاتِ فِي سورةِ البَقَرَةِ هِيَ أَيَّامُ شَهْرِ رَمَضَانَ. وَقِيلَ: الأَيَّامُ المعْدُودَاتُ هِيَ أَيَّامُ رَمْيِ الجِمَارِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَقْوَالِ[29].

يَقُولُ أَحَدُ البَاحِثِينَ بَعْدَ أَنْ بَحَثَ فِي سِيَاقِ كُلِّ مَا وَرَدَ فِي القُرْآنِ مِنْ قَوْلِهِ (مَعْدُودَة) أَوْ (مَعْدُودَات) أو(مَعْلُومَات): « وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ : يُؤْتَى بِصِيغَةِ (مَعْدُودَاتٍ وَمَعْلُومَاتٍ) فِي القُرآنِ الكَرِيمِ عِنْدَمَا يُقْصَدُ الحَصْرُ الرَّقْمِيُّ وَالتَّعْيِينُ، وَبِصِيغَةِ (مَعْدُودَةٍ) للدِّلالَةِ عَلَى التَّقْلِيلِ وَلَكنَّهُ غَيْرُ مُحَدَّدٍ بِرَقْمٍ يُزِيلُ غُمُوضَهُ »[30].

2-2-دَارِهِمْ-دِيَارِهِمْ

وَرَدَ هَذَانِ اللَّفْظانِ فِي قِصَّتَيْ صَالِحٍ وَشُعَيْبٍ -عَلَيْهِمَا السَّلامُ- فِي ثَلاثِ سُوَرٍ من القرآنِ، فَفِي سورة الأعراف قال الله تعالى: ﴿فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا يَاصَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ (77) فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ (78) فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَاقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ﴾ (الأعراف: ٧٧ – ٧٨)، وقال أيضا: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ (90) فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ (الأعراف: ٩٠ – ٩١)، وقال في سورة العنكبوت: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ

(36) فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴾(العنكبوت: ٣٦ – ٣٧)، فَهَذِهِ ثَلَاثةُ مَوَاطِنَ أَفْرَدَ فيها لفظَ (الدّار).

وقال في سورة هود: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ (66) وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ (هود: ٦٦ – ٦٧) ، وقال أيضا : ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ (هود: ٩٤)، وهذان موطِنَانِ جَمَعَ فِيهِمَا لَفْظَ (الدّارِ).

إنَّ السُّؤال الذي يُطْرَحُ هُنا هو: مَا سِرّ تخيُّرِ الإفْرَادِ في مَوْضِعٍ، وتخيُّرِ الجَمْعِ في موضعٍ مع أنّ القصّة واحدة؟

قَبْلَ أَنْ نُحَاوِلَ الإِجَابَةَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ نُشِيرُ إِلى أَنَّ الدّارَ في اللّغة هِيَ الموضِعُ الَّذي يُحَلُّ بِهِ، قَالَ الخليلُ : « وَكُلُّ مَوْضِعٍ حَلَّ بِهِ قَوْمٌ فَهُوَ دَارُهُمْ » [31].

وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ :« وَالدَّارُ القَبِيلَةُ ... وَمِنْ ذَلِكَ...(فَلَمْ تَبْقَ دَارٌ إِلَّا بُنِيَ فِيهَا مَسْجِدٌ) أَيْ لَمْ تَبْقَ قَبِيلَةٌ » [32] ، وَالدَّارُ بمعنَى القَبِيلَةِ مَجَازٌ كَمَا قَالَ الزَّبِيدِيُّ [33].

وقَالَ الرَّاغِبُ الأَصْفَهَانِيُّ : « الدَّارُ المَنْزِلُ اعْتِبَارًا بِدَوَرَانِهَا الَّذِي لَهَا بِالحَائِطِ، وَقِيلَ : دَارَةٌ، وَجَمْعُهَا دِيَارٌ، ثُمَّ تُسَمَّى البَلْدَةُ دَارًا، وَالصَّقْعُ دَارًا، وَالدُّنْيَا كَمَا هِيَ دَارًا » [34].

نَفْهَمُ مِنْ كَلَام الرَّاغِبِ أَنَّهُمْ يَتَوَسَّعُونَ في الدّلالَةِ اللُّغَوِيّةِ للدَّارِ مِنَ المنزِلِ إِلَى البَلْدَةِ إِلَى الصَّقْعِ أي النّاحيةِ إلى الدّنيا كلّها .

لمّا رجعنا إلى ما قاله المفسرون عن التّعبير بدارهم مرّة وبديارهم مرّة أخرى لم نجد عِنْدَهُم مَا يَشْفِي الغَلِيلَ، بَلْ لَانَكَادُ نَجِدُ مَا يَقْتَرِبُ مِنْ تَعْلِيلِ هَذَا التَخَيُّرِ، إِذْ إِنَّ أَغْلَبَهُمْ يَكْتَفِي بِتَفْسِيرِ اللَّفْظِ مِنَ الجَانِبِ اللُّغَوِيّ فَحَسْبُ، فَيَقُولُ فِي تفْسيرِ دَارِهِمْ أَوْ دِيَارِهِمْ: مَنَازِلِهم أَوْ مَحَلَّتُهُمْ أَوْ مُعَسْكَرُهُمْ أَوْ قُرَاهُمْ أَوْ بَلْدَتُهُمْ أَوْ أَرْضُهُمْ أَوْ مَدِينَتُهُمْ أَوْمَسَاكِنُهُمْ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ [35].

وَحَكَوْا عَنِ السُّدِّيّ أَنَّهَ يَرى أَنَّ كُلَّ مَا في القرآنِ من (دارهم) فالمرادُ بِهِ مَدِينَتُهُمْ، وَكُلَّ مَا في القرآن من (ديارهم) فالمرادُ بِهِ مَسَاكِنُهُمْ [36].

وَيَرَى بَعْضُ المفسّرينَ أَنَّ الأَصْلَ هُوَ الجَمْعُ، وَإِنَّمَا جَاءَ باللَّفْظِ مُفْرَدًا لِأَنَّ اللَّبْسَ مَأْمُونٌ، وَمَا أُرِيدَ بالدَّارِ إلّا الدّيَارُ[37].

هَذِهِ التَّفْسِيرَاتُ تُوَضِّحُ المعنَى اللُّغَوِيَّ، وَجَوَازَ مِثْلَ هَذَا التَّعبِيرِ، أَيْ جَوَازَ الإِضَافَةِ إلى ضَمِيرِ الجَمْعِ بِلَفْظِ الجَمْعِ أَوْ بِلَفْظِ المفرَدِ إِذَا أُمِنَ الالْتِبَاسُ، لَكِنَّهَا لا تُوَضِّحُ سِرَّ تَخَيُّرِ كُلِّ لَفْظٍ وَتَخْصِيصِهِ بمَوْضِعِهِ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ، وَهذَا مَا وَجَدْنَاهُ عندَ أصْحَابِ كُتُبِ المتَشَابِهِ اللفظيّ في القرْآنِ الكَرِيمِ .

أَوَّلُ مَنْ وَجَّهَ هَذَا التَخَيُّرَ تَوْجِيهًا يَعْتَمِدُ عَلَى السّياقِ هُوَ الخطِيبُ الإِسْكَافِيّ في كِتابِهِ دُرَّةِ التَّنْزِيلِ، حَيْثُ أَوْرَدَ الآيَاتِ الَّتي مَضَتْ، وَتسَاءَلَ: هَلْ هُنَاكَ فَرْقٌ بَينَ مَوْضِعِ الوَاحِدِ وَمَوْضِعِ الجَمْعِ ؟ وَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ بِذِكْرِ جَوَازِ التَّوحِيدِ والجَمْعِ، ثُمَّ ذَكَرَ فَائِدَةَ تخيُّرِ كُلِّ لَفْظٍ وَتَخْصِيصِه بموضِعٍ مُعَيَّنٍ فَقَالَ:« إِنَّهُ تَعَالَى وَحَّدَ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَكَانٍ ذُكِرَ فِي ابْتِدَائِهِ: ﴿وإلى ثمودَ أخاهم صالحا﴾ ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ وَلَمْ يَذْكُرْ إِخْرَاجَ النَّبِيِّ وَمَنْ آمَنَ مَعَهُ مِنْ بَيْنِهِمْ، فَجَعَلَهُمْ بَنِي أَبٍ وَاحِدٍ، وَجَعَلَهُمْ لِذَلِكَ أَهْلَ دَارٍ وَاحِدَةٍ، وَرَجَاءَ أَيْضًا أَنْ يَصِيرُوا بالإيمَانِ فِرْقَةً وَاحِدَةً.

وكُلُّ مَوْضِعٍ أَخْبَرَ عَنْ تَفْرِيقِهِ بَيْنَهُمْ، وَإِخْرَاجِ النّبِيِّ وَمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ مَعَهُ، أَخْبَرَ عَنْهُمْ الإِخْبَارَ الدَّالَّ عَلَى تَفَرُّقِ شَمْلِهِمْ، وَتَشَتُّتِ أَمْرِهِمْ، وَذَهَابِ المعْنَى الَّذِي كَانَ يجْمَعُهُمْ لِأَبٍ وَاحِدٍ وَدَارٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنْ يَصِيرُوا مَعَ المؤمنينَ فِرْقَةً وَاحِدَةً فَقَالَ: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ ...(66) وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴾ (هود: ٦٦ – ٦٧) » [38].

إِنَّ هَذَا التَّوْجِيهَ يَعْتَمِدُ علَى السّيَاقِ اللُّغَوِيّ السَّابِقِ، حَيْثُ نَاسَبَ ذِكْرُ الأُخُوَّةِ وَعَدَمِ الإِنْجَاءِ الإِفْرَادَ وَالتَّوْحِيدَ، فَكَأَنَّهُمْ أسْرَةٌ وَاحِدَةٌ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ، وَنَاسَبَ عَدَمُ ذِكْرِ الأُخُوَّةِ وَذِكْرُ الإِنْجَاءِ الجَمْعَ، فَكَأَنَّهُمْ مَتَشَتِّتُونَ فِي دِيَارٍ عَدِيدَةٍ .

وَذَكَرَ الكَرْمَانيُّ تَوْجِيهًا آخَرَ مُعْتَمِدًا أَيْضًا عَلى السِّيَاقِ اللُّغَوِيّ السَّابِقِ وَعَلَى دِلَالةِ الأَلْفَاظِ السَّابِقَةِ، حَيْثُ قَرَنَ التَّوْحِيدَ بِذِكْرِ الرَّجْفَةِ، والجَمْعَ بذِكْرِ الصَّيْحَةِ فَقَالَ: « حَيْثُ ذَكَرَ الرَّجْفَةَ وَهِيَ الزَّلْزَلَةُ وَحَّدَ الدَّارَ، وَحَيْثُ ذَكَرَ الصَّيْحَة جَمَعَ لِأَنَّ الصَّيْحَةَ كَانَتْ مِنَ السَّمَاءِ فَبُلُوغُهَا أَكْثَرُ وَأَبْلَغُ مِنَ الزَّلْزَلَةِ فَاتَّصَلَ كُلُّ وَاحِدٍ بِمَا هُوَ لَائِق بِهِ » [39].

وشَرَحَ البِقَاعِيُّ كَلامَ الكَرْمَانيّ وَوَسَّعَه فَقَالَ : « وَذَلِكَ لِأَنَّ الزَّلْزَلَةَ إِذَا كَانَتْ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ كَانَتْ أَمْكَنَ، فَتَكُونُ فِي المقْصُودِ مِنَ النَّكَالِ أَعْظَمَ، وَالصَّيْحَةُ مِنْ شَأْنِهَا الانْتِشَارُ، فَإِذَا عَمَّتِ الأَمَاكِنَ المتَنَائِيَةَ وَالدِّيَارَ المتَبَاعِدَةَ فَأَهْلَكَتْ أَهْلَهَا وَمَزَّقَتْ جَمَاعَتَهَا وَفَرَّقَتْ شَمْلَهَا، كَانَتْ مِنَ القُوَّةِ المفْرِطَةِ والشِّدَّةِ البَالِغَةِ بِحَيْثُ تَنْزَعِجُ مِنْ تَأَمُّلِ وَصْفِهَا النُّفُوسُ، وَتَجِبُ لَهُ القُلُوبُ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ حَيْثُ عَبَّرَ بِالرَّجْفَةِ وَحَّدَ الدَّارَ إِشَارَةً إِلَى شِدَّةِ العَذَابِ بِعِظَمِ الاضْطِرَابِ، وَحَيْثُ عَبَّرَ بِالصَّيْحَةِ جَمَعَ إِيمَاءً إِلى عُمُومِ الموْتِ بِشِدَّةِ الصَّوْتِ، وَلا مُخَالَفَةَ؛ لِأَنَّ عَذَابَهُمْ كَانَ بِكُلٍّ مِنْهُمَا، وَلَعَلَّ إِحْدَاهُمَا كَانَتْ سَبَباً لِلأُخْرَى، وَلَعَلَّ المرَادَ بالرَّجْفَةِ اضْطِرَابُ القُلوبِ اضْطِرَاباً قَطَعَهَا، أَوْ أَنَّ الدَّارَ رَجَفَتْ فَرَجَفَتِ القُلُوبُ، وَهُوَ أَقْرَبُ » [40].

وَضَعَّفَ الرَّازِيُّ هَذَا التَّوْجِيهَ وَحُجَّتُهُ أَنَّ " الدَّارَ وَالدِّيَارَ مَوْضِعُ الجُثُومِ لا مَوْضِعُ الصَّيْحَةِ والرَّجْفَةِ، فَهُمْ مَا أَصْبَحُوا جَاثِمِينَ إِلَّا فِي دِيَارِهِمْ " [41].

وَنَرَى أَنَّ تَضْعِيفَ الرَّازِيّ لهذَا التَّوْجيهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ ذَلِكَ أَنَّ الدَّارَ أَوِ الدِّيَارَ وَإِنْ كَانَتْ مَوْضِعًا لِلجُثُومِ فَهِيَ مَوْضِعٌ لِلرَّجْفَةِ وَالصَّيْحَةِ أَيْضًا؛ لأَنّهُ لايُعْقَلُ أَنْ تَأْخُذَهُمُ الرَّجْفَةُ أَوِ الصَّيْحَةُ فِي مَوضِعٍ ثُمَّ يَجْثُمُونَ فِي غَيْرِ الموضعِ الّذِي أُخِذُوا فِيهِ، فَدلالَةُ الدَّارِ أَو الدّيارِ عَلَى مَوْضِعِ الجثُومِ دلالَةُ مُطَابَقَةٍ، وَدلالَتُهَا عَلَى مَوْضِعِ الصَّيْحَةِ أَوِ الرَّجْفَةِ دلالَةُ لُزُومٍ .

وَذَهَبَ الغَرْنَاطِيُّ فِي تَوْجِيهِ هَذَا التّخيّرِ مَذْهَبًا مُشَابِهًا لِمَا ذَهَبَ إليه الكَرْمَانيّ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُعَلِّلْ بِأَثَرِ الرَّجْفَةِ أَوِ الصَّيْحَةِ، وَأَنَّ الأُولَى فِي الأَرْضِ والثَّانِيَةُ مِنَ السَّمَاءِ، بَلْ عَلَّل بِالعُمُومِ والخُصُوصِ فَقَالَ : «فَوَجْهُ اخْتِيَارِ لَفْظِ الجَمْعِ فِي الآيةِ منْ سُورَةِ هُودٍ مُنَاسَبَةُ مَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنْ لَفْظِ الصَّيْحَةِ وَهِيَ عِبَارَةٌ هُنَا عَنِ العَذَابِ مُطْلَقًا دُونَ تَقْيِيدٍ بِصِفَةٍ، وَهُوَ مِنَ الأَلْفَاظِ الكُلِّيَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَامًّا فَانْتِشَارُ مَوَاقِعِهِ مِنْ حَيْثُ الكُلِّيَّةُ حَاصِلَة.

وَأَمَّا الرَّجْفَةُ الزَّلْزَلَةُ فَلِهَذَا اللَّفْظِ خُصُوصٌ وَهُوَ جُزْئِيٌّ، وَمِنَ المعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ انْحِصَارُ الأَلْفَاظِ فِي الضَّرْبَيْنِ، فَإِنَّ اللُّغَةَ لَا تَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ، فَالصَّيْحَةُ مِنْ حَيْثُ الكُلِّيَّةُ تُطْلَقُ عَلى مَا كَانَ مِنَ العَذَابِ بِالرَّجْفَةِ وَغَيْرِهَا، وَإِذَا عَبَّرْنَا بِالرَّجْفَةِ لَمْ يَتَنَاوَلْ لَفْظُهَا إِلَّا مَا كَانَ عَذَابًا بِهَا، فَنَاسَبَ عُمُومُ الصَّيْحَةِ جَمْعَ الدِّيَارِ مُنَاسَبَةَ تَرْكِيبِ النَّظْمِ، وَنَاسَبَ خُصُوصُ الرَّجْفَةِ إِفْرَادَ الدَّارِ»[42].

وَإِنَّمَا كَانَ عُمُومُ الصّيحَةِ مُنَاسِبًا لِلجَمْعِ، وَخُصُوصُ الرَّجْفَةِ مُنَاسِبًا لِلْإِفْرَادِ؛ لِأَنَّ الجَمْعَ عَامٌّ، والمفرَدَ خَاصٌّ، فَكَمَا أَنَّ الصَّيْحَةَ عَامَّةٌ تَشْمَلُ العَذَابَ بِالرَّجْفَةِ وَغَيْرِهَا فَكَذَلِكَ الدِّيَارُ؛ إِذْ إِنَّهَا تَشْمَلُ الدَّارَ فَمَا فَوْق . فَجمعَ كُلَّ لَفْظٍ مَعَ نَظِيرِهِ مِمَّا حَقَّقَ تَنَاسُبَ النَّصِّ القُرْآنِيّ وَتَنَاسُقَهُ .

2-3-رسالة- رسالات

وَرَدَ هَذِانِ اللَّفْظَانِ فِي قِصَّتي صَالِحٍ وَشُعَيْبٍ فِي سورةِ الأَعْرَافِ، حَيْثُ قَال الله تعالى في قصّةِ صالحٍ : ﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَاقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ﴾ (الأعراف: ٧٩)، وقال في قِصّة شُعيبٍ: ﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَاقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ آسَى عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ (الأعراف: ٩٣)، فَأَفْرَدَ لَفْظَ (الرِّسَالَةِ) فِي قصّةِ صَالِحٍ، وَجَمَعَهُ فِي قصّةِ شعَيْبٍ، وَلاشَكَّ أَنَّ لِهَذَا الاخْتِلافِ فِي التّعبيرِ سِرًّا مَقْصُودًا يَتَنَاسَبُ مَعَ السّيَاقِ، وَيَتَلاءَمُ مَعَ النّظْمِ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ كُلُّ لَفْظٍ .

وَقَبْلَ تِبْيَانِ سِرّ تخيُّرِ لفظٍ دون آخرَ، وَإيرادِ أَقْوَالِ العُلَمَاءِ فِيهِ تَجْدُرُ الإِشَارَةُ إلى أَنَّ الرِّسَالَةَ مِنْ حَيْثُ صِيغَتُهَا الصَّرفِيَّةُ اسْمُ مَصْدَرٍ مِنَ الفِعلِ (أَرْسَلَ)، تَقُولُ: أَرْسَلَ يُرْسِل، إِرْسَالا وَهذَا المصْدَرُ، وَرِسَالَةً وَهُوَ اسمُ المصدَرِ[43].

أَمَّا مِنْ حَيثُ الاشتِقَاقُ فَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ مَادَّةِ (ر س ل) و" الرَّاءُ والسِّينُ واللّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ يَدُلُّ عَلَى الانْبِعَاثِ وَالامْتِدَادِ "[44] ، فَهِيَ الكَلامُ الَّذِي يُرْسَلُ إِلَى الغَيْرِ[45]، أَوْ هِيَ الوَسَاطَةُ بَيْنَ المرْسِلِ والمرْسَلِ إليهِ في إِيصَالِ الأَخْبَارِ وَالأَحْكَامِ[46]، أَوْ هِيَ مَا أُمِرَ رُسُلُ اللهِ بِتَبْلِيغِهِ[47].

لَمْ يَلْقَ تَعْلِيلُ تَخَيُّرِ أحدِ اللَّفْظَيْنِ في موضعٍ وتخيّرِ الآخرِ في موضعٍ ثانٍ نَصِيبًا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ سِوَى مَا أَشَارَ إليهِ البِقَاعِيُّ بِقَوْلِه في تفْسيرِ الإفْرَادِ : « وَلَعَلَّهُ وَحَّدَ قَوْلَهُ (رِسَالَة رَبِّي) لِكَوْنِ آيَتِهِ وَاحِدَةً » [48] ، وَقَوْلِه في تَفْسيرِ الجَمْعِ : «وَلَعَلَّهُ جَمَعَ لِأَجْلِ كَثْرَةِ مَا أَتَاهُمْ بِهِ مِنَ المعْجِزَاتِ »[49].

أَمَّا أَصْحَابُ كُتُبِ المتَشَابِهِ اللَّفْظِيّ فَلَهُمْ في تَعْلِيلِ وَتَوْجِيهِ هَذَا التّخيّر وَقَفَاتٌ تَسْتَحِقُّ الذّكرَ؛ لأنّها تَعْتَمِدُ عَلَى السِّيَاقِ مَرْجِعًا في التَّعْلِيلِ .

أَجَابَ الخطيبُ الإسكافيّ عن سرّ هذا التخيّر بجوابين :

أحدهما : أنّهُ جَمَعَ الرِّسَالَةَ مَعَ شُعَيْبٍ وَأَفْرَدَهَا مَعَ صَالِحٍ؛ لأنَّ شُعَيْبًا أَمَرَ قَوْمَهُ بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ لَمْ يَأْمُرْ بمثْلِهَا صَالِحٌ قَوْمَهُ[50] .

والثّاني : أنّهُ جَمَعَ مَعَ شُعَيْبٍ؛ لأَنَّهُ ـ كَمَا يُرْوَى ـ بُعِثَ إلى أُمَّتَيْنِ وَهُمَا مَدْيَنُ وَأَصْحَابُ الأَيْكَةِ، فَجَمَعَ لاخْتِلَافِ قَوْلِهِ وَتَخْصِيصِ كُلٍّ مِنْهُمْ بِرِسَالَةٍ مِنَ اللهِ، أَمَّا صَالِحٌ فَبُعِثَ إِلَى أُمَّةٍ وَاحِدَةٍ فَأَفْرَدَ [51] .

أَمَّا الجَوَابُ الأَوَّلُ فَيُمْكِنُ إِيضَاحُهُ بِإِيرَادِ الآيَاتِ الَّتِي سَبَقَتْ كُلَّ لَفْظٍ ، فَفِي قِصَّةِ صَالِحٍ قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (الأعراف: ٧٣)، وَهُنَا نَلْحَظُ أَنَّ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ صَالِحًا لِيُبَلِّغَهُ لِقَوْمِهِ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَهُوَ عِبَادَةُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ الّذي لا إِلَهَ لَهُمْ غَيْرُهُ .

وَأَمَّا النَّاقَةُ فَهِيَ آيتُهُ لَهُمْ، وَقَوْلُه لَهُمْ : " ولا تمسّوها" لَيْسَ رِسَالَةً، وَإِنَّما هُوَ مِنْ بَابِ النَّصِيحَةِ لَهُمْ حَتَّى لا يَأْخُذَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ .

وَفِي قِصّةِ شُعيبٍ قال الله تعالى : ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (85) وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ

تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ وَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ (86) وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ آمَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَائِفَةٌ لَمْ يُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ (الأعراف: ٨٥ – ٨٧)، وهُنَا نَلْحَظُ أَنَّ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ شُعَيْبًا لِيُبَلِّغَهُ لِقَوْمِهِ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ هِيَ :

1 . عِبَادَةُ اللهِ الّذي لا إلَهَ لَهُمْ غَيْرُهُ .

2 . إيفَاءُ الكَيْلِ والميزَانِ .

3 . عَدَمُ بَخْسِ النَّاسِ أَشْيَاءَهُمْ .

4 . عَدَمُ الإِفْسَادِ في الأَرْضِ .

5 . عَدَمُ القُعُودِ بِكُلِّ صِرَاطٍ وَإِيعَادُ مَنْ آمَنَ بالله .

وأمَّا الجَوَابُ الثّانِي فَهُوَ أَقَلُّ وَجَاهَةً مِنَ الجوابِ الأَوَّلِ لأَمْرَيْنِ :

الأمرُ الأوّلُ : أَنَّ القَوْلَ بِأَنَّ شُعَيْبًا أُرْسِلَ إلى أُمَّتَيْنِ . وَإِنْ قَالَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ المفَسِّرِينَ[52]- قَوْلٌ يُحْوِجُ إلى مَزِيدِ تَحْقِيقٍ وَتَثَبُّتٍ، وَهُوَ مَا عَلَيْهِ المحقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، قَالَ السَّمَرْقَنْدِيُّ نَقْلاً عَنْ بَعْضِهِمْ: « آلُ مَدْيَنَ وَالأَيْكَة وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الأَيْكَةَ كَانَتْ عِنْدَ مَدْيَنَ»[53]، ثُمَّ عَقَّبَ بِقَوْلِهِ: « وَهَذَا أَصَحُّ »[54].

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: « هَؤُلَاءِ . أَعْنِي أَصْحَابَ الأَيْكَةِ . هُمْ أَهْلُ مَدْيَنَ عَلَى الصَّحِيحِ »[55]، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : « إِنَّ مَدْيَنَ كالحَضَرِ لَهُمْ والأَيْكَةُ كَالبَادِيَةِ »[56].

إِنَّ مَنْ قَالَ إِنَّ مَدْيَنَ غَيْرُ أَصْحَابِ الأَيْكَةِ قَدِ اسْتَنَدَ إلى قولِهِ تَعَالى مَعَ أَهْلِ مَدْيَنَ: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ (الأعراف: ٨٥)، وقَولِهِ مَعَ أصْحابِ الأيْكَةِ : ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴾ (الشّعراء: ١٧٧)، فَقَالَ مَعَ أَهْلِ مَدْيَنَ (أَخُوهُمْ)، وَلَمْ يَقُلْهَا مَعَ أَصْحَابِ الأَيْكَةِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ فِي النَّسَبِ[57].

وأَجَابَ ابنُ كَثِيرٍ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِ : « وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ شُعَيْبٌ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ هُنَا أَخُوهُمْ شُعَيْبٌ؛ لِأَنَّهُمْ نُسِبُوا إِلَى عِبَادَةِ الْأَيْكَةِ، وَهِيَ شَجَرَةٌ ... فَقَطَعَ نِسْبَةَ الْأُخُوَّةِ بَيْنَهُمْ؛ لِلْمَعْنَى الَّذِي نُسِبُوا إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُمْ نَسَبًا. وَمِنَ النَّاسِ مَنْ لَمْ يَتَفَطَّنْ لِهَذِهِ النُّكْتَةِ، فَظَنَّ أَنَّ أَصْحَابَ الأَيْكَةِ غيرُ أَهْلِ مَدْيَنَ ... وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ، وُصِفُوا فِي كُلِّ مَقَامٍ بِشَيْءٍ؛ وَلِهَذَا وَعَظَ هَؤُلَاءِ وَأَمْرَهُمْ بِوَفَاءِ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ، كَمَا فِي قِصَّةِ مَدْيَنَ سَوَاءً بِسَوَاءٍ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ »[58].

إِنَّ قَوْلَ ابْنِ كَثِيرٍ السّابِقَ مِنَ القُوَّةِ بمكَانٍ؛ لأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى السّيَاقِ اللُّغَوِيّ وَتَنَاسُبِ الأَلْفَاظِ، فَلَمْ يَكْتَفِ بِالنَّظرِ في آيةٍ مُعيّنةٍ فَحَسْبُ، بَلْ تَعَدَّاهَا إلى آياتٍ أُخَرَ تُسَاعِدُ في إيضاحِ المعْنَى وَتَجْلِيَتِهِ، لِيَخْلُصَ فِي الأَخِيرِ إلى أَنَّ أَصْحَابَ الأَيكَةِ وَأَهْلِ مَدْيَنَ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ .

الأمر الثّاني : إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ شُعَيْبًا بُعِثَ إِلى أُمَّتَيْنِ فَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : (لَقَدْ أَبْلَغْتُكُما رِسَالَتيْ رَبِّي) بِالتَّثْنِيَةِ وَلَيْسَ بِالجَمْعِ .

وَذَهَبَ الغَرْنَاطيُّ إِلى أَنّ السّرَّ في الجمْعِ في قصّةِ شُعَيْبٍ عليه السّلامُ مَا سَبَقَ مِنَ الإطَالَةِ وَالإطْنَابِ وَالتَّفْصِيلِ فِي الأَمْرِ والنَّهْيِ وَالتَّحْذِيرِ وَمَا حَصَلَ مِنْ أَخْذٍ وَرَدٍّ وَسُؤَالٍ وَجَوَابٍ، عَلَى عَكْسِ قِصَّةِ صَالِحٍ عَليهِ السّلامُ، فَلَمْ يَرِدْ فِيهَا هَذَا الإطنَابُ، وَلَمْ يَقَعْ فيهَا بَعْدَ أَمْرِهِمْ بِالعِبَادَةِ سِوَى تَعْرِيفِهِمْ بِأَمْرِ النَّاقَةِ، فَنَاسَبَهَا الإفْرَادُ الوَارِدُ [59].

إنَّ تَوْجِيهَ الغَرْنَاطيّ هَذَا لَيْسَ بَعِيدًا عَنِ التَّوْجِيهِ الأَوَّلِ للإِسْكَافِيّ؛ فَهُوَ وَإِنْ لَمْ يُشِرْ إلى التَّنَاسُبِ بَيْنَ تَعَدُّدِ الرِّسَالَاتِ الَّتِي جَاءَ بِهَا شُعَيْبٌ وَالجَمْعِ، وَالتَّنَاسُبِ بَينَ رِسَالَةِ صَالِحٍ والإفْرَادِ، فَقَدْ أَشَارَ إلى مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ؛ لأَنَّ الإطْنَابَ مَا هُو إلّا تَفْصِيلٌ لهذِه الرّسالاتِ، والإيجازَ مَا هُو إلّا ذِكْرٌ لِهَذِهِ الرِّسَالَةِ الوَاحِدَةِ .

خَاتِمَةٌ

النتائج التي توصلنا إليها يمكن تلخيصها في الآتي:

- مُصْطَلَحُ **"التخيُّر"** مُصْطَلَحٌ قَدِيمٌ مبثوثٌ في كُتُبِ الأدبِ والبلاغةِ والنّقدِ والإعجازِ، وَلَيْسَ لَهُ تعريف محدّد وإنما يفهم من كلامهم أنَّهُ: انْتِقَاءُ اللَّفْظِ حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ سَبْكُ الكَلَامِ وَسِيَاقُهُ.

-مصطلح التخيُّرِ لَهُ مُقَابِلَاتٌ عَدِيدَةٌ منها: الاختيارُ، والإيثارُ، والعُدولُ، والاصطفاءُ، والترجيحُ، والتّعاوُرُ...

- لَا يَتخيَّرُ التَّعبيرُ القرآنيُّ مَعْنىً مِنَ المعَانِي أَوْ لفظاً من الأَلْفاظِ إلا لِسِرٍّ لَطِيفٍ أَوْ نُكْتَةٍ بَلِيغَةٍ أَوْ غَايَةٍ بَدِيعَةٍ، فَكلُّ لفظٍ يَحْمِلُ فِي طَيَّاتِهِ شُحَناً دِلَاليَّةً إِضَافِيَّةً تَخْدُمُ المعْنَى وَتُثْرِي الدِّلالَةَ وَتَزِيدُ النَّصَّ جَمَالاً وَالتَّعْبِيرَ رَوْنَقاً.

- يُعَدُّ السِّيَاقُ بمختلِفِ أنواعهِ خيْر معينٍ على فَهْمِ سرِّ التخيّرِ وَبَيَانِ الغَرَضِ الكَامِنِ وَرَاءَهُ، فَكُلُّ لَفْظٍ وُضِعَ حَسْبَ مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ، وَهَذَا الوَضْعُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقاً بِالسِّيَاقِ اللُّغَوِيّ (المقَالِيّ) السَّابِقِ أَوْ اللَّاحِقِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقاً بِسِيَاقِ المقَامِ (سِيَاقِ الحالِ).

- جُلُّ التَّفَاسِيرِ الّتِي رَجَعْنَا إِلَيْهَا في تفسير النّماذج المختارة لمْ تركّز على بيان السرّ في اختيارِ اللَّفْظِ المفْرَدِ في موضِعٍ، واختيارِ اللَّفْظِ المجمُوعِ في مَوْضِعٍ آخَرَ، بَلْ كَانَ أَصْحَابُهَا يَكْتَفُونَ بِالشَّرْحِ اللُّغَوِيّ السَّطْحِيّ وَبَيَانِ جَوَازِ هَذَا الوَجْهِ وَعَدَمِ جَوَازِ الآخَرِ مَعَ الإِشَارَةِ أَحْيَاناً إِلَى اختلاف التعبيرين دُونَ بَيَانِ العِلَّةِ فِي ذَلِكَ.

- عُنِيَ عُلَمَاءُ المتَشَابِهِ اللَّفْظِيّ بمسألة التّخيّرِ عِنَايَةً فَائِقَةً فَوَقَفُوا عِنْدَها وَوَجَّهُوها مُعْتَمِدِينَ عَلَى السِّيَاقِ بِكُلِّ أَنْوَاعِهِ، وَنَخُصُّ بِالذِّكْرِ: الإِسْكَافِيَّ فِي كِتَابِهِ (دُرَّةِ التَّنْزِيلِ وَغُرَّةِ التَّأْوِيلِ)، وَالكَرْمَانِيَّ فِي كِتَابِهِ (البُرْهَانِ فِي تَوْجِيهِ مُتَشَابِهِ القُرآنِ)، والغَرْنَاطِيَّ فِي كِتَابِهِ (ملَاكِ التَّأْوِيلِ القَاطِعِ بِذَوِي الإِلْحَادِ وَالتَّعْطِيلِ).

- تفسيرُ التَّخيُّرِ بالتَّفَنُّنِ فِي التَّعْبِيرِ تَفْسيرٌ لَا يُمْكِنُ التَّسْلِيمُ بِه فِي القُرْآنِ الكريم؛ لِأَنَّ كَثِيراً مِنَ الأَلْفَاظِ الَّتِي قَدْ تَبْدُو مُتَرَادِفَةً يَصْلُحُ بَعْضُهَا مَكَانَ بَعْضٍ تَتَقَاطَعُ فِي الدِّلَالَةِ العَامَّةِ فَقَطْ، وَإِذَا أَمْعَنَّا النَّظَرَ فِيهَا وَجَدْنَاهَا تَنْفَرِدُ بِدِلَالاتٍ خَاصَّةٍ حَسَبَ السِّيَاقِ الّذِي وَرَدَتْ فِيهِ.

هوامش البحث:

(1) الجوهري، الصّحاح، ج2، ص652.

(2) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج2، ص233.

(3) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج2، ص232.

(4) الجاحِظ، البيان والتّبيين، ج1، ص20 .

(5) الخطّابيّ، بيان إعجاز القرآن، ص29 .

(6) ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ج1، ص150 .

(7) أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص437 .

(8) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج4، ص32 .

(9) ينظر: صلاح عبد الفتاح الخالدي، القرآن ونقض مطاعن الرهبان، ص358، وإبراهيم عوض، عصمة القرآن وجهالات المبشرين، ص44 .

(10) الأشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص22.

(11) ينظر: الصّبّان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني، ج1، ص28 . والخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص24 .

(12) الرّازي، مفاتيح الغيب، ج3، ص567 .

(13) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج3، ص394.

(14) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص83 .

(15) السمين الحلبي، الدر المصون، ج2، ص52.

(16) ينظر: الألوسي، روح المعاني، ج2، ص107 .

(17) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص50، والطبري، جامع البيان، ج2، ص274، والماتريدي، تأويلات أهل السنة،ج1، ص500، والسّمرقندي، بحر العلوم، ج1، ص132، وابن أبي زمنين، تفسير القرآن العزيز، ج1، ص154.

(18) ابن جماعة، كشف المعاني، ص103.

(19) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج3، ص393 .

(20) السيوطي، قطف الأزهار في كشف الأسرار، ج1، ص279 .
(21) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص276 .
(22) البقاعيّ، نظم الدرر، ج1، ص177 .
(23) المصدر السابق، ج2، ص50 .
(24) فاضل السامرائي، التعبير القرآني، ص42 .
(25) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج2، ص161 .
(26) الغرناطي، ملاك التأويل، ص47 .
(27) أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص448 .
(28) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص225 .
(29) ينظر: مقاتل بن سليمان ، تفسير مقاتل،ج1، ص176 . وابن وهب ، تفسير القرآن من الجامع لابن وهب، ج2، ص188، والصنعاني، تفسير عبد الرزاق، ج1، ص237 ، والطبري، جامع البيان، ج4، ص211، وابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، ج2، ص361.
(30) مشهور موسى مشهور مشاهرة، المتشابه اللفظي في القرآن الكريم دراسة نقدية بلاغية، ص142.
(31) الخليل، العين، ج8، ص58 .
(32) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج2، ص311.
(33) الزبيدي، تاج العروس، ج11، ص319.
(34) الرّاغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص321.

(35) ينظر: مقاتل، تفسير مقاتل، ج2، ص47/ ج2، ص50/ ج2، ص289/ ج3، ص382، والطبري، جامع البيان، ج12، ص545، والماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج6، ص152، والثعلبي، الكشف والبيان، ج4، ص263، ومكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج4، ص2435، والماوردي، النكت والعيون، ج2، ص236، وابن الجوزي، زاد المسير، ج2، ص136، والسّمرقندي، بحر العلوم، ج1، ص553، والواحدي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ج2، ص384، والزمخشري، الكشاف، ج2، ص124، والنسفي، مدارك التنزيل، ج1، ص582، وابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، ج1، ص374، والخازن، لباب التأويل، ج2، ص221، والنيسابوري، غرائب القرآن، ج3، ص275، والإيجي، جامع البيان في تفسير القرآن، ج1، ص629 .
(36) ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان، ج6، ص152، والماوردي، النكت والعيون، ج2، ص236، والعز بن عبد السلام، تفسير القرآن، ج1، ص490 .
(37) ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير، ج2، ص136، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج4، ص194، والرازي، مفاتيح الغيب، ج25، ص56، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج7، ص242، والشربيني ، السراج المنير، ج3، ص140، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج4، ص338 .
(38) الخطيب الإسكافي، درّة التنزيل وغرة التأويل، ص619 . 620.
(39) الكرماني، البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، ص123 .
(40) البقاعيّ، نظم الدرر، ج3، ص60 .
(41) الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج25، ص56 .

(42) الغرناطي ، ملاك التأويل، ص201 .
(43) ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن، ج2، ص617 .
(44) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج2، ص392 .
(45) ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص860 .
(46) ينظر: الكفوي، الكليات، ص476.
(47) ينظر: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص888.
(48) البقاعي، نظم الدرر، ج3، ص61
(49) المصدر السّابق، ج3، ص72 .
(50) ينظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل ، ص625 .
(51) ينظر: المصدر السابق، ص626
(52) ينظر: يحيى بن سلام، تفسير يحيى بن سلام، ج1، ص482، والطبري، جامع البيان، ج17، ص124، والماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج6، ص457، ومكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج6، ص3920، والماوردي، النكت والعيون، ج3، ص168، والسّمعاني، تفسير القرآن، ج3، ص147، وبيان الحق، باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، ج2، ص783، والبغوي، معالم التنزيل، ج3، ص477، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج7، ص251 .
(53) السمرقندي، بحر العلوم، ج2، ص223 .
(54) المصدر السابق، ج2، ص223 .
(55) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج6، ص158 .
(56) الكرماني، غرائب التفسير وعجائب التأويل، ج2، ص836 .
(57) ينظر: البغوي، معالم التنزيل، ج3، ص477 .
(58) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج6، ص158 . 159 .
(59) ينظر: الغرناطي، ملاك التأويل، ص202. 203 .

المصادر والمراجع

-القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
-إبراهيم عوض، عصمة القرآن وجهالات المبشرين، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 1426هـ -2005م .
-ابن الأثير(أبو الفتح، نصر الله بن محمد، ضياء الدين، 637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، دط، 1420 هـ.
-أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1429 هـ - 2008م.
-الإسكافي (محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، 420هـ)، درّة التنزيل وغرة التأويل، تحقيق: محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (30) معهد البحوث العلمية مكة المكرمة، ط1، 1422 هـ- 2001 م.
-الأشموني(أبو الحسن، علي بن محمد، نور الدين، 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م.
-الألوسي (محمود بن عبد الله، شهاب الدين، 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1415 هـ.
-الإيجي (محمد بن عبد الرحمن ، 905هـ)، جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424 هـ- 2004 م.
-البغوي (أبو محمد، الحسين بن مسعود، محيي السنة، 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي -بيروت، ط1 ، 1420هـ.
-البقاعي (إبراهيم بن عمر، أبو الحسن، برهان الدين، 885هـ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية – بيروت، 1415هـ-1995م.
-بيان الحق (أبو القاسم، محمود بن أبي الحسن، نجم الدين، 550 هـ)، باهر البرهان فى معاني مشكلات القرآن، تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دط، 1419 هـ - 1998 م.
-البيضاوي (أبو سعيد، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، ناصر الدين،685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1418 هـ.
-التّهانويّ (محمد بن علي، 1158هـ)، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.
-الثعلبي (أحمد بن محمد، أبو إسحاق، 427 هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2002 م.
-الجاحظ (عمرو بن بحر، أبو عثمان، 255هـ)، البيان والتبيين، تحقيق: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دط، 1423 هـ.
-ابنُ جُزَيٍّ (أبو القاسم، محمّد بن أحمد، 741هـ)، التّسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1416 هـ.

-ابن جماعة (محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله، بدر الدين، 733هـ)، كشف المعاني في المتشابه من المثاني، تحقيق : عبد الجواد خلف، دار الوفاء، المنصورة ، ط1، 1410 هـ . 1990م.
-ابن الجوزي (أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي، جمال الدين، 597هـ)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط1، 1422 هـ.
-ابن أبي حاتم (أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد، 327هـ)، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط3، 1419 هـ.
-أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف، أثير الدين، 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، دط، 1420 هـ.
-الخازن (علي بن محمد بن إبراهيم ، أبو الحسن ، 741هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل ، تحقيق: محمد علي شاهين ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415 هـ.
-الخطّابيّ (محمد بن محمد، أبو سليمان، 388 هـ)، بيان إعجاز القرآن (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق: محمد حلف الله و محمّد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، 1976 م
-الخليل (أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد، 170 هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزوميّ وإبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دط، دت.
-الرازي (محمد بن عمر، أبو عبد الله، فخر الدين، 606هـ)، مفاتيح الغيب أو ما يسمى التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3، 1420هـ.
- الراغب الأصفهاني (أبو القاسم، الحسين بن محمد، 502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم- الدار الشامية، دمشق -بيروت، ط1، 1412هـ.
-الزَّبيدي (أبو الفيض، محمّد بن محمّد،مرتضى، 1205 هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، القاهرة، دط، دت.
-الزجاج (إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق، 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988م.
-الزّمخشريّ (أبو القاسم، محمود بن عمرو، جار الله، 538 هـ)، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد وآخرين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407 هـ.
-ابن أبي زمنين (أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، 399هـ)، تفسير القرآن العزيز، تحقيق: حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، مصر- القاهرة، ط1، 1423هـ - 2002م.
-أبو السعود (محمد بن محمد، 982هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي – بيروت، دط، دت.
-سلطان العلماء (عبد العزيز بن عبد السلام، أبو محمد، عز الدين، 660هـ)، تفسير القرآن، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الوهبي، دار ابن حزم – بيروت، ط1، 1416هـ- 1996م.
-السمرقندي (أبو الليث، نصر بن محمد، 375هـ)، تفسير السّمرقندي المسمّى بحر العلوم، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413 هـ . 1993م.
-السمعاني (أبو المظفر، منصور بن محمد المروزي، 489 هـ)، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط1، 1418هـ- 1997م.

-السمين الحلبي (أحمد بن يوسف، أبو العباس، شهاب الدين، 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دط، دت.
-ابن سيده (أبو الحسن، علي بن إسماعيل، 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م.
-السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، 911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دط، 1394هـ-1974م.
-السيوطي، قطف الأزهار في كشف الأسرار، تحقيق: أحمد بن محمد الحمادي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1414هـ ـ 1994 م .
-الشربيني (محمّد بن أحمد الخطيب، شمس الدين، 977 هـ)، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، مطبعة بولاق (الأميرية)، القاهرة ، 1285 هـ .
-الصّبّان(محمد بن علي، أبو العرفان، 1206هـ)، حاشية الصّبان على شرح الأشموني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط2، 1429هـ -2008م.
-صلاح عبد الفتاح الخالدي، القرآن ونقض مطاعن الرهبان، دار القلم، دمشق، ط1، 1428 هـ-2007م.
-الصنعاني (عبد الرزاق بن همام، أبو بكر، 211هـ)، تفسير عبد الرزاق، تحقيق: محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ .
-الطبري (محمد بن جرير، أبو جعفر، 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1420 هـ - 2000م.
-الغرناطي (أحمد بن إبراهيم، أبو جعفر، 708هـ)، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، تح: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، دط، دت.
-ابن فارس (أبو الحسين، أحمد بن فارس، 395هـ)، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، دط، 1399هـ- 1979م.
-فاضل السامرائي، التّعبير القرآني، دار عمار. عمان، ط4، دت، ص188.
-الفراء (يحيى بن زياد، أبو زكريا، 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، دت.
- القرطبي (محمد بن أحمد، أبو عبد الله، شمس الدين، 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964م.
-ابن كثير (أبو الفداء، إسماعيل بن عمر، 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1420هـ - 1999م.
-الكرماني (محمود بن حمزة، أبو القاسم، برهان الدين، 505هـ)، البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ-1986م.
-الكرماني، غرائب التفسير وعجائب التأويل، تحقيق: شمران سركال، يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، دط، 1431هـ.
- الكفوي (أبو البقاء، أيوب بن موسى، 1095هـ)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، دط، دت.

-الماتريدي (محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور، 333هـ)، تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1426 هـ- 2005 م.
-الماوردي (أبو الحسن، علي بن محمد، 450 هـ)، النّكت والعيون، تحقيق: السيّد بن عبد المقصود بن عبد الرّحيم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، دط، دت.
- محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق : تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط4، 1432هـ ـ 2011 م.
-محمد الطاهر بن عاشور (1393هـ)، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، الدار التونسية للنشر – تونس، دط، 1984 م.
-مشهور موسى مشهور مشاهرة، المتشابه اللفظي في القرآن الكريم دراسة نقدية بلاغية، عالم الكب الحديث، الأردن، ط1، 1431هـ ـ 2010 م .
-مقاتل (أبو الحسن مقاتل بن سليمان، 150هـ)، تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث – بيروت، ط1، 1423 هـ.
-مكي (أبو محمد، مكي بن أبي طالب القيسي، 437هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف : الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط1، 1429 هـ - 2008م.
-النسفي (أبو البركات، عبد الله بن أحمد، حافظ الدين، 710هـ)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419 هـ -1998م.
-النيسابوري (الحسن بن محمد، نظام الدين، 850هـ)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلميه – بيروت، ط1، 1416 هـ.
-الواحدي (علي بن أحمد، أبو الحسن، 468هـ)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1415هـ- 1994 م.
-ابن وهب (عبد الله بن وهب، أبو محمد، 197هـ)، تفسير القرآن من الجامع لابن وهب، تحقيق : ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2003 م.
-يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة (200هـ)، تفسير يحيى بن سلام، تحقيق: هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1425 هـ - 2004 م.